

The Impact of the Internal Environmental Risk of the Electronic Clearing System for Financial Performance: An Applied Study on Commercial Banks Operating in the City of Trahna

Mohmoud Abdualaziz Yakhlf*

Accounting Department, Faculty of Commerce, Azzaytuna University, Tarhunah, Libya
Higher Institute of Computer Technology and Professions and Financial Administration, Tarhunah, Libya

أثر مخاطر البيئة الداخلية لنظام المقاصة الإلكترونية على الاداء المالي: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة

محمود عبدالعزيز يخلف*

قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا
المعهد العالي اللاهلي لتقنيات الحاسوب والمهن الإدارية والمالية، ترهونة، ليبيا

*Corresponding author: m.yakhlf@azu.edu.ly

Received: July 08, 2025

Accepted: November 01, 2025

Published: November 18, 2025

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

The banking sector is the most important pillar of the economic environment in developed countries due to its impact on economic activity, including attracting savings, diversifying investments, improving profitability, and maintaining a competitive environment. However, this requires taking into account all environmental conditions affecting banks' financial performance. Cutting-edge technology in the banking sector, known as the electronic sukuk clearing system, aims to improve banking activities to serve each bank's objectives. However, risks related to the banking environment negatively impact the achievement of desired objectives. These risks include those related to the internal environment of the electronic clearing system. This study aimed to identify the impact of internal risks in the electronic clearing system (risks related to human resources in the banking sector, represented by management and employees) on financial performance. To achieve the study's objectives, a questionnaire was distributed to commercial banks in the city of Tarhuna to obtain results consistent with its objectives and content. The results revealed the impact of risks related to bank management and employees on the financial performance of commercial banks operating in the city of Tarhuna. Financial performance is significantly affected by internal risks in the electronic clearing system. The greater these risks, the lower the financial performance. This study recommends supporting bank management and providing them with banking risk management specialists capable of anticipating potential risks related to banking operations in order to achieve financial performance. It also recommends implementing training to improve the academic and practical qualifications of administrative staff who regularly interact with electronic clearing systems. It also recommends raising awareness among management and clearing employees about the importance of interacting with financial and banking technologies, understanding them, and monitoring them, which helps reduce the level of risk and ensure the expected benefit, namely financial performance.

Keywords: Electronic Clearing, Internal Risks, Financial Performance.

الملخص:

يُعد القطاع المصرفي أهم ركائز البيئة الاقتصادية في الدول المتقدمة، لما له من تأثير على النشاط الاقتصادي، بما في ذلك جذب المدخرات، وتنويع الاستثمارات، وتحسين الربحية، والحفاظ على بيئة تنافسية. إلا أن ذلك يتطلب مراعاة جميع الظروف البيئية المؤثرة على الأداء المالي للمصارف. وتهدف التكنولوجيا المتقدمة في القطاع المصرفي، والمعروفة بنظام المقاصة الإلكترونية للصكوك إلى الارتقاء بالأنشطة المصرفية بما يخدم أهداف كل مصرف على حدة. ورغم ذلك فإن للمخاطر المتعلقة بالبيئة المصرفية آثاراً سلبية على تحقيق الأهداف المرجوة وتشمل هذه المخاطر تلك التي تتعلق بالبيئة الداخلية لنظام المقاصة الإلكترونية وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر الداخلية لنظام المقاصة الإلكترونية (المخاطر المتعلقة بالموارد البشرية في القطاع المصرفي، والمتمثلة في الإدارة والموظفين) على الأداء المالي؛ ولتحقيق أهداف الدراسة، تم توزيع استبيان على المصارف التجارية في مدينة تروهونة للحصول على نتائج متسقة مع أهدافها ومحتواها وقد كشفت النتائج عن تأثير المخاطر المتعلقة بإدارة المصرف وموظفيه على الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في مدينة تروهونة حيث يتأثر الأداء المالي بشكل كبير بالمخاطر الداخلية لنظام المقاصة الإلكترونية، وكلما زادت هذه المخاطر، انخفض الأداء المالي وتوصي هذه الدراسة بدعم إدارة المصرف وتزويدها بالمختصين في إدارة المخاطر المصرفية، قادر على توقع المخاطر المحتملة المتعلقة بالعمليات المصرفية لتحقيق الأداء المالي. كما توصي بتنفيذ تدريب لتحسين المؤهلات الأكاديمية والعملية للموظفين الإداريين الذين يتعاملون باستمرار مع أنظمة المقاصة الإلكترونية. كما توصي بتدريب وتحسين المؤهلات الأكاديمية والعملية للموظفين الإداريين الذين يتعاملون بانتظام مع أنظمة المقاصة الإلكترونية. كما توصي إلى رفع مستوى الوعي لدى الإدارة وموظفي المقاصة بأهمية التفاعل مع التقنيات المالية والمصرفية وفهمها ومراقبتها، مما يساعد على تقليل مستوى المخاطر وضمان الفائدة المتوقعة، ألا وهي الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: المقاصة الإلكترونية، المخاطر الداخلية، الأداء المالي.

المقدمة:

يُعد استخدام نظام المقاصة الإلكترونية للصكوك في معاملات تحويل الأموال الإلكترونية، بما في ذلك التحويلات المالية كبيرة القيمة بين المصارف المشاركة، وتقديم مختلف الخدمات المصرفية أمراً بالغ الأهمية. ويُعد تطبيق هذه المتطلبات، في ظل التقدم التكنولوجي الهادف إلى ضمان تطبيق ميتين وأمن، خالياً من المخاطر تقريباً. وتؤثر هذه المخاطر على بيئة المقاصة الإلكترونية في ظل التطور السريع للقطاع المالي والمصرفي الحديث. وتعود هذه المخاطر إلى عوامل عديدة، كالثورة التكنولوجية والعولمة واحتدام المنافسة. وبواجه القطاع المصرفي مخاطر عديدة في عملياته المتعلقة بالمنتجات المالية المبتكرة. ويتطلب نجاح أي مصرف فهم المخاطر وتحديدها، لا سيما تلك المتعلقة بالعمليات الداخلية. وتتبع هذه المخاطر من خلل في أنظمة المعلومات وضعف إجراءات الرقابة والمتابعة الداخلية داخل المصرف. وتضمن هذه الضوابط أن يجري المصرف عملياته بحكمة، وفقاً للسياسات والاستراتيجيات التي يحددها مجلس الإدارة، وأن تُحفظ الأصول وتُضبط الالتزامات. كما يوفر نظام المقاصة الإلكترونية معلومات كاملة ودقيقة عن أداء المصرف في الوقت المناسب. حيث تنشأ المخاطر الداخلية من عدم الامتثال للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها. وتتراوح هذه المخاوف بين سلامة الموظفين وأمن البيانات الحساسة، والامتثال للوائح التنظيمية ومنع الاحتيال المالي، من جهة، أو ضعف المهارات البشرية والإدارية، من جهة أخرى (بلقاسم، 2024، ص 41).

مشكلة الدراسة:

ساهمت التطورات التكنولوجية للعمل المصرفي الحالي في ظهور العديد من المخاطر المحيطة به ونظراً للتغيرات المستمرة في بيئة العمل المصرفي فقد أدى ذلك إلى جعلها أكثر القطاعات تعرضاً للمخاطر، فهي تعد مستودعاً لأموال المستثمرين والمقرضين والمودعين ومسؤولة بشكل رئيسي عن حماية هذه الأموال وإعادة استثمارها بما يضمن تحقيق الاداء المالي وتحقيق الارباح والاستمرار في المنافسة مع المصارف المماثلة، إلا أن ذلك لا يخلو من وجود بعض التهديدات المحتملة والتي تؤثر على تحسين الحركة المالية للنشاط المصرفي ومن ضمنها المخاطر الداخلية المحيطة بنظام المقاصة الإلكترونية.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة وبهذا يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ماهو أثر مخاطر البيئة الداخلية لنظام المقاصة الإلكترونية في المصارف التجارية العاملة بتروهونة على الاداء المالي؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي للدراسة تتفرع الاسئلة الفرعية التالية:

التساؤل الفرعي الاول: ماهو أثر المخاطر المرتبطة بإدارة المصرف على الاداء المالي؟

التساؤل الفرعي الثاني: ماهو أثر المخاطر المرتبطة بموظفي المصرف على الاداء المالي؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة تم إشتقاق الفرضيات الرئيسية التالية:

"يوجد أثر لمخاطر الداخلية لنظام المقاصة الإلكترونية في المصارف التجارية العاملة بتروهونة على الاداء المالي "

ومن خلال الفرضية الرئيسية للدراسة تتفرع الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

الفرضية الفرعية الاولى: يوجد أثر للمخاطر المرتبطة بإدارة المصرف على الاداء المالي.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر للمخاطر المرتبطة بموظفي المصرف على الاداء المالي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف وأهمها:

1. تعزيز الفهم حول موضوعي نظام المقاصة الالكترونية والمخاطر المرتبطة به والاداء المالي بالمصارف التجارية.
2. تحليل أثر المخاطر الداخلية لنظام المقاصة الالكترونية على الاداء المالي بالمصارف التجارية العاملة بترهونة خلال تحليل متغيرات البحث وهي (المخاطر الداخلية) وهي التي تتعلق بالادارة المصرفية والموظفين.
3. تقديم نتائج وتوصيات تخدم أغراض الدراسة وتساهم في عرض المخاطر التي تؤثر على نظام المقاصة الالكترونية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الآتي:

1. إن لنظام المقاصة الالكترونية أهمية كبيرة في الجهاز المصرفي الليبي وركيزة في أداء العمل المصرفي وبالتالي فإن دراسة المخاطر المرتبطة ببيئة عمله من الموضوعات الهامة لتعزيز أثره على تحسين العمل المصرفي.
2. لفت الانتباه إلى المخاطر المحيطة بتكنولوجيا المعلومات المتطورة والتي يشكل نظام المقاصة الالكترونية إحدى أهم التطورات الحالية والتي تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي بالخصوص.

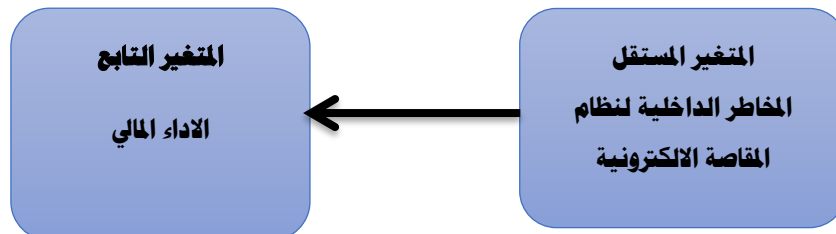
حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: سنة 2024

الحدود المكانية: المصارف التجارية العاملة في مدينة ترهونة

الحدود الموضوعية: المخاطر الداخلية للمقاصة الالكترونية والاداء المالي

أنموذج الدراسة:



شكل رقم (1): يوضح نموذج الدراسة

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت هذا الجانب من البحث ومن بين هذه الدراسات مايلي:

دراسة (فاخوري، 2014) بعنوان: أثر استخدام أنظمة المقاصة الإلكترونية على جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء: هدفت هذه الدراسة إلى فحص الواقع الحالي لنظام المقاصة الإلكترونية، (القواعد التنظيمية، الإمكانيات الفنية، الموارد البشرية، الجدوى الاقتصادية)، وأثره على جودة الخدمات المصرفية المقدمة وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وكان من أهم نتائج الدراسة: أن هناك دور لنظام المقاصة الإلكترونية في تحقيق جودة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك الأردنية، حيث يبرز هذا الدور من خلال إلزام البنوك الأردنية بإجبار عملية خدمات إيداع شبكات المقاصة الإلكترونية بكفاءة وفعالية، وكذلك يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجميع مكونات نظام المقاصة الإلكترونية من (القواعد التنظيمية، الإمكانيات الفنية، الموارد البشرية، الجدوى الاقتصادية) في تحقيق جودة الخدمات المصرفية المقدمة، وكان من أهم توصيات الدراسة: بأن يتم تطوير الخدمات المقاصة الإلكترونية لتصبح إحدى الخدمات المصرفية المقدمة عن طريق شبكة الإنترنت المتاحة للعملاء من منازلهم مع مراعاة كافة المخاطر التقنية والفنية والإحتيال، كما أوصت الباحثة بضرورة القيام بحملات ترويجية وتسويقية تهدف إلى زيادة وعي عملاء البنك بالمزايا والفوائد التي يحصلون عليها عند تعاملهم مع نظام المقاصة الإلكترونية لتحصيل أموالهم بدلاً من الصرف النقدي من أجل زيادة الإقبال على هذه الخدمة.

دراسة (الشامس، الأزرق، 2019) بعنوان: أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الاداء المالي: هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على الاداء المالي (العائد على حقوق الملكية)، (العائد على الأصول)، (العائد على السهم) للمصارف المدرجة بسوق المال الليبي. وقد تمثلت عينة الدراسة في عدد أربعة مصارف تجارية (الجمهورية، التجاري الوطني، التجارة والتنمية، الصحارى) ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي، بالإضافة إلى استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة، حيث استخدم اختبار وإن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لم يؤثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي، وتقوم المصارف التجارية بالإفصاح الكامل عن تقاريرها السنوية، كما لم تقوم أغلب المصارف التجارية بنشر تقاريرها السنوية بعد سنة 2012 وأهم ما أوصت به الدراسة العمل على تدريب الموظفين على استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف لاستغلال هذه

النظم بما يحسن أداءها المالي، وعلى سوق المال الليبي إلزام المصارف المدرجة لديه بضرورة الإفصاح الكامل عن تقاريرها السنوية.

دراسة (الحديدي، 2020) بعنوان: المقاصة الإلكترونية المصرفية:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم نظام المقاصة الإلكترونية بالعمل المصرفي وبيان المراحل التي تمر بها عمليات مقاصة الصكوك في النظام المصرفي وبيان دور المصرف المركزي من أعمال المقاصة الإلكترونية وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن المقاصة الإلكترونية قد تطورت وتم تطبيقها بطريقة حديثة في القانون الأردني حيث تتطلب المقاصة الإلكترونية توفر ثلاثة أطراف وهم المصرف المسحوب عليه والمصرف المقدم ومركز المقاصة كما إن الأساس الذي تقوم عليه فكرة المقاصة الإلكترونية هو تبادل البيانات الخاصة بالشيك الكترونياً ، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات وهي توفير كوادرات متخصصة في المصارف الإلكترونية وتدريبها على اكتشاف وتحديد المسؤوليات لكل من المصرف المقدم والمصرف المسحوب عليه وكذلك دعم ثقافة العملاء بعدم الخلط بين المقاصة المصرفية الإلكترونية والحوالة المصرفية وأجهزة الصراف الآلي وبطاقة الائتمان المختلفة:

دراسة (مكي ومسحت، 2020) بعنوان: واقع تطبيق المقاصة الإلكترونية في المعاملات المصرفية في العراق:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الحالي لنظام المقاصة الإلكترونية المطبق في المصرف المركزي العراقي من خلال التعرف على الفروقات بين المقاصة الإلكترونية والمقاصة التقليدية ومعرفة أهم المخاطر التي تواجه تطبيق المقاصة الإلكترونية ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها حيث أعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة من قبل المصرف المركزي العراقي للوقوف على طبيعة عمل نظام المقاصة الإلكترونية من حيث (أوامر الدفع الدائنة ونظام مقاصة الصكوك ونظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد).

ومن خلال ذلك تم التوصل لعدة نتائج أهمها: أن نظام المقاصة الإلكترونية عن المقاصة التقليدية بالسرعة الفائقة مما شجع العملاء بالتحول للمقاصة الإلكترونية حيث واجه النظام العديد من المخاطر مثل مخاطر السيولة والتشغيل وغيرها وكذلك يواجه نظام المقاصة العديد من الخروقات والتزوير من خلال استغلال بعض الثغرات في هذا النظام.

وقد أوصت الدراسة: بالاهتمام بسلامة وكفاءة هذه الأنظمة المتطورة عن طريق ادخال برمجيات حديثة ومتطورة وكذلك التعاون بين المصارف والمصرف المركزي لإنشاء بنية تحتية قوية من شبكة الاتصالات بالإضافة إلى التصدي للأخطاء والمشكلات التي تواجه النظام عن طريق تعزيز كفاءة النظام والموثوقية والسرعة في الاداء والاستمرار في تدريب العاملين. دراسة (حكومة، رجب: 2024) بعنوان: التحديات التقنية والتنظيمية لتطبيق نظام المقاصة الإلكترونية في صناعة المصارف بلبيبا:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية فيما يخص نظام مقاصة الصكوك في جوانب الصكوك الإلكترونية والكادر الوظيفي والبنية التحتية والقوانين والتشريعات التي تعرقل عمل المقاصة الإلكترونية وقد حاولت الدراسة إيجاد طرق العلاج المقترحة لتبني استخدام المقاصة الإلكترونية في مجال الصناعة المصرفية الليبية ولتحقيق الاهداف المرجوة من الدراسة فقد استخدمت إستمارة الاستبيان كأداة رئيسية لتجميع المعلومات المهمة وخضعت الاستثمارات المجمعة إلى التحليل الاحصائي وقد أسفرت نتائج التحليل إلى أن وجود تحديات تواجه الصناعة المصرفية الليبية وأن من أهم التحديات تلك المتعلقة بالصكوك الإلكترونية فهي من أكثر التحديات التي تعيق عمل أنظمة المقاصة الإلكترونية ومن خلال نتائج الدراسة فقد أوصت بالعمل على الاستمرار في تطوير وتحديث البنية التحتية وكذلك توفير نظام معلومات موحد على كافة المنظومات المصرفية الليبية بالإضافة إلى دعم جهود البحث العلمي بشأن تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية والمقاصة الإلكترونية لضمان توسيع إنتشار تلك الخدمات. ماتتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

فهي تناولت أحد أهم القطاعات الحيوية لبيئة العمل الليبي وهو القطاع المصرفي لما له من دور كبير في التحكم في الحركة المالية لمختلف الأنشطة التجارية والخدمية والصناعية كما إن هذه الدراسة تناولت أكثر المواضيع حساسية لبيئة العمل الإلكتروني المصرفي وهي المخاطر المصاحبة للنظام الإلكتروني المطبق وبيان أثره على الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم نظام المقاصة الإلكترونية للصكوك:

يُمثل نظام المقاصة الإلكترونية للصكوك تقدماً تكنولوجياً هاماً في القطاع المصرفي، وسيُحدث تطبيقه تحولاً جذرياً في أساليب إدارته. وتُشير المقاصة الإلكترونية إلى مقاصة الصكوك بين المصارف عبر المصرف المركزي، باستخدام صور إلكترونية للصكوك، دون الحاجة إلى تبادل فعلي للصكوك بين المصارف. ويهدف النظام بشكل رئيسي إلى تحويل عملية مقاصة الصكوك من الطريقة اليدوية إلى طريقة إلكترونية تعتمد على صور الصكوك ويتيح ذلك لمودعي الصكوك والمستفيدين منها استلام قيمتها بسرعة، في نفس يوم تقديمها. وبذلك، تُصبح الصكوك أداة دفع فورية، تُضاهي الإيداع النقدي في الحساب، مما سيكون له آثار إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني والمواطنين (هاشم، حمدان، 2018، ص141).

مخاطر نظام المقاصة الإلكترونية:

تُعرّف المخاطر بأنها مجموعة من الظروف والعوامل التي تعيق تحقيق الأهداف وتُعرّفها لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن قصور أو فشل العمليات الداخلية، أو الأفراد، أو الأنظمة، أو الأحداث الخارجية (القطري، 2025، ص250). ويمكن تصنيف هذه المخاطر على النحو التالي (محييس، عبدالامير، 2024، ص):

1. المخاطر التشغيلية:

تُعرّف المخاطر التشغيلية في نظام المقاصة الإلكترونية بأنها المخاطر الناتجة عن أعطال في البنية التحتية لشبكة الاتصالات (الإنترنت)، أو الخطأ البشري، أو ضعف الأداء (عدم قدرة النظام على إتمام المعاملات المالية)، أو إساءة استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات. يمكن أن تؤدي هذه المخاطر إلى خسائر في المعاملات الإلكترونية، وخاصة المعاملات المالية، نتيجة لعدم مراقبة شبكات الاتصالات التي تُقدم من خلالها الخدمات الإلكترونية بشكل صحيح حيث تتطلب الثقة في التكنولوجيا والأنظمة الإلكترونية نظاماً مصرفياً آمناً ويجب على المسؤولين عن تنظيم الخدمات المصرفية الإلكترونية والإشراف عليها ضمان تطبيق الممارسات المناسبة لضمان سرية بيانات ومعلومات العملاء، بالإضافة إلى سلامة الأنظمة. ويجب اختبار ممارسات الأمن ومراقبتها باستمرار.

2. مخاطر السيولة:

تُعرّف مخاطر السيولة بأنها عدم قدرة المصارف على تنفيذ أوامر الدفع، على الرغم من سلامتها المالية. ومع ذلك، فإنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمقاصة لأسباب خارجة عن إرادتها. قد يكون هذا بسبب عدم كفاية الرصيد في الحساب الجاري للعميل أو المصدر، أو تلقي إشعار بتجميد دفع مبلغ الشيك، أو في بعض الحالات، تجميد رصيد العميل أو المصدر لأسباب محددة. تؤثر هذه المخاطر بشكل كبير على نشاط الدفع الإلكتروني نظراً لعدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. وعلى الرغم من اختلاف أسباب عدم تنفيذ أوامر الدفع، إلا أن نقص السيولة أو الرصيد الكافي في الحساب الجاري للعميل، الذي سُحب منه الصك، وقت التسوية هو الأهم.

3. مخاطر السمعة:

تُعرّف مخاطر السمعة بأنها المخاطر الناتجة عن تكوين رأي عام سلبي تجاه المصرف، مما يؤدي إلى فقدان الثقة بين العملاء والمصرف نتيجة لعدم قدرته على تقديم خدمات إلكترونية عبر شبكات الاتصالات وفقاً للمعايير المعتمدة لأنظمة الدفع الإلكتروني، وخاصة من حيث الدقة والسرية والأمان، بالإضافة إلى الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات العملاء ومتطلباتهم. وتؤدي هذه المخاطر إلى أضرار جسيمة. ففي القطاع المصرفي تتطلب طبيعة العمل المصرفي كسب ثقة العملاء وتنميتها، بالإضافة إلى الحفاظ على تدفق معاملات الصكوك من خلال حسن سير أنظمة الصيرفة الإلكترونية، وعدم قدرة المصرف على إدارة هذا التدفق بفعالية وكفاءة، حيث تُعتبر السمعة عاملاً مهماً، وتحصيل وتسوية المبالغ من خلال نظام المقاصة الإلكترونية. لذا، تُعدّ هذه المخاطر أحد أسباب فشل المصرف، وتعتمد طبيعة العمليات والخدمات المصرفية على السمعة الطيبة لعملائه.

4. المخاطر القانونية:

تُعرّف المخاطر القانونية بأنها المخاطر الناشئة عن عدم الالتزام بالتشريعات واللوائح والتعليمات الإدارية المنظمة للعمليات المصرفية الإلكترونية، أو عن سوء فهم للحقوق والالتزامات القانونية، وهي متطلبات أساسية لنظام المقاصة الإلكترونية. تنبع هذه المخاطر من انعدام السرية اللازمة لمعاملات العملاء، أو الاستخدام غير المشروع للبيانات والمعلومات في النظام. كما تتفاقم هذه المخاطر بسبب وجود ثغرات في التشريعات المصرفية المتعلقة بالعقود والعمليات المصرفية الإلكترونية، بالإضافة إلى تزايد خطر الاحتيال المالي نتيجة لعدم وجود معايير فعالة وموثوقة للتحقق من هوية العملاء الذين يُجرون المعاملات عبر شبكات الاتصالات.

5. مخاطر الأمن والحماية:

تُعرّف مخاطر الأمن والحماية بأنها المخاطر الناشئة عن ضعف أمن النظام، مما قد يؤدي إلى الاختراق، أو عن عدم توفير الحماية الكافية للبيانات والمعلومات وتخزينها بشكل سليم. يُضاف إلى ذلك وصول موظفين غير مُصرّح لهم إلى بيانات النظام ومعلوماته، والتي يُفترض أن تكون مخصصة للموظفين المُصرّح لهم والخبراء ذوي الكفاءة العالية في تشغيل نظام المقاصة الإلكترونية.

وهناك من يُصنّف هذه المخاطر عموماً وفقاً للمعايير التالية (أدم، 2019، ص29):

1. المشاركة: يستخدم بعض الموظفين كلمات مرور متشابهة للوصول إلى النظام وتزوير محتواه.
2. عدم الفصل بين الواجبات والوظائف المحاسبية المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة.
3. عدم وجود سياسات واضحة وبرامج مكتوبة محددة لأمن نظم المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة.
4. عدم وجود وصف دقيق للهيكل الوظيفي والإداري يُحدد مسؤوليات وصلاحيات كل فرد داخل المؤسسة.
5. نقص الخبرة والتدريب والتجربة العملية والمهارات الكافية اللازمة لأداء عمل موظفي المؤسسة.
6. عدم الاهتمام الكافي بمراجعة المسار الوظيفي للموظفين الجدد، مما قد يؤثر على عملية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

7. عدم وعي الموظفين بضرورة التحقق من أي برنامج جديد أو نظام انتماء مغناطيسي فور طرحه على أجهزة الكمبيوتر.

الأداء المالي:

يُعدّ الأداء المالي للمصرف ذا أهمية بالغة للإدارة، إذ يُتيح فهماً للوضع المالي للمصرف وقدرته التنافسية في الأسواق المالية. ويقيس كفاءة وفعالية الأنشطة المالية للمؤسسة، ويهدف إلى تحقيق النتائج المتوقعة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (الزوالي، 2024: 261).

مفهوم الأداء المالي:

يُشير الأداء المالي إلى الهدف الذي تسعى المصارف إلى تحقيقه، ويُظهر قدرة المؤسسة على تحقيق هذه الأهداف (الشامس، الأزرق، 2019، ص 141) ويُعتبر الأداء المالي عملية وضع المعايير والمؤشرات المتعلقة بنشاط أي مشروع اقتصادي من خلال تحليل البيانات المالية وغيرها من المصادر ويهدف إلى تحديد الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وتقييم قدرته على إدارة موارده المالية بفعالية وكفاءة (الزوالي، 2024، ص 261).

أهمية الأداء المالي المصرفي:

تبرز عدة جوانب لأهمية الأداء المالي في القطاع المصرفي (الزوالي، 2024، ص 262):

1. يعكس الأداء المالي درجة التنسيق بين مختلف إدارات المصرف، مما يُحسن من فعاليته وكفاءته.
2. يُسهل التقييم المستمر للأداء في تحسينه المستمر من خلال التعديلات اللازمة.
3. يُوفر الأداء المالي معلومات قيمة لمختلف مستويات الإدارة، مما يُسهل اتخاذ قرارات تخطيطية ورقابية فعّالة.
4. تقييم الربحية لتعظيم قيمة الشركة وزيادة ثروة المساهمين.
5. تقييم السيولة يُساعد ذلك على تحديد الوضع المالي للكيان وقدرته على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد.
6. تقييم تطوير الأعمال لفهم كيفية تخصيص الكيان لموارده المالية واستثمارها.
7. تقييم الرافعة المالية لتحديد مدى الدين واعتماد الكيان على مصادر التمويل الخارجية.
8. تقييم التغيرات في حجم الكيان، مما يساهم في تحقيق المنافع الاقتصادية وتحسين القدرة الإجمالية.
9. تقييم توزيع الأرباح، مما يسمح لأصحاب المصلحة بفهم سياسة توزيع الأرباح الخاصة بالكيان.

الجانب التطبيقي للدراسة:

يتضمن هذا الجانب وصفا للإجراءات التي استخدمت في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وكذلك المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة وهي (الجمهورية، التجاري الوطني، شمال أفريقيا، الأمان، الواحة)، وتكونت عينة الدراسة من الأفراد العاملون بالمصارف التجارية بمدينة ترهونة والذين لديهم علاقة بمشكلة الدراسة و تم اختيار عينة عشوائية والبالغ عددها (40) حيث قام الباحث بتوزيع (40) استمارة استبانة على العينة وتم استرجاع (33) استمارة الحاسبة، وبعد فحص الاستبانات تم استبعاد عدد (3) استمارات غير قابلة للتحليل، وبالتالي فان عدد الاستمارات القابلة للتحليل بلغت (30) استمارة والتي تمثل نسبة (75%) من مجموع الاستبيانات الموزعة والجدول رقم (1) يوضح هذه المعلومات.

جدول (1): الاستبيانات الموزعة والصالحة لإجراء البحث

عدد الاستبيانات الموزعة		عدد الاستبيانات المستبعدة		عدد الاستبيانات المفقودة		عدد الاستبيانات المسترجعة		عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	
العدد	40	العدد	3	العدد	7	العدد	33	العدد	30
النسبة %	100%	النسبة %	0	النسبة %	0	النسبة %	100%	النسبة %	75%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبانة، 2025م

الاساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لتفريغ البيانات المجمعة ومعالجتها إحصائياً، وقد تم استخدام الإحصاء الاستدلالي (Alpha Cronbach) لإختبار ثبات وصدق الاستبيان، كما تم الاعتماد على اساليب الإحصاء الوصفي بهدف تحليل البيانات من خلال التكرارات والنسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية المتمثل في حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ولتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان وللخروج بنتائج علمية دقيقة لهذه الدراسة تم إعطاء الأوزان من (1 - 5) باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الأبعاد (ScaleLikert Five Point) للإجابة على العبارات وذلك حسب الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): يبين الاوزان النسبية لمقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
النسبة المئوية	أكثر من 80%	60%-80%	40%-60%	20%-40%	أقل من 20%
الدلالة الإحصائية	تأثير عال جداً	تأثير عال	تأثير متوسط	تأثير منخفض	تأثير منخفض جداً

كما تم تحديد خمس مستويات للتعليق على المتوسط الحسابي كما هي في الجدول رقم (3):

جدول رقم (3): يبين مستويات المتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	من 1 إلى 1.7	من 1.8 إلى 2.59	من 2.6 إلى 3.39	من 3.4 إلى 4.19	من 4.2 إلى 5
المستوى	ضعيف جداً	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

ومن خلال الجدول (4) الموضح لاختبار معامل ألفا كرونباخ في صورته النهائية نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ الخاص بالاستبيان كوحدة واحدة يساوي (0.869) وهي قيمة مرتفعة حيث أن معامل الثبات المقبول يساوي (0.7) وهي تعبر على أن الاستبيان يتميز بالثبات.

جدول رقم (4): يبين حساب ألفا كرونباخ

Cronbachs Alpha	Cronbachs Alpha Based on standardized items	N OF ITEMS
0.869	0,839	16

خصائص عينة الدراسة

وقد شملت المتغيرات الشخصية التالية:
المؤهل العلمي:

جدول رقم (5): يبين المؤهل العلمي لعينة الدراسة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
دبلوم متوسط	2	6.67%
دبلوم عالي	12	40%
بكالوريوس	11	36.7%
ماجستير	4	13.3%
دكتوراه	1	3.3%
المجموع	30	100%

من خلال الجدول رقم (5) يتضح ما نسبته 40% من حملة الدبلوم العالي، بينما يليه نسبة 36.7% من عينة الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس، بينما بلغت نسبة حملة شهادة الماجستير 13.3%، بينما بلغت نسبة الدبلوم المتوسط 6.67%، أي أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على مدى ارتفاع مستوى التأهيل العلمي ومدى إدراك المصارف التجارية بأن الارتقاء بالعمل المصرفي يتأثر بدرجة كبيرة بالمؤهل العلمي.

التخصص العلمي:

جدول رقم (6): يبين التخصص العلمي لعينة الدراسة

التخصص	التكرار	النسبة المئوية %
محاسبة	6	20%
ادارة اعمال	15	50%
تمويل ومصارف	8	26.7%
أخرى	1	3.3%
المجموع	30	100%

من خلال الجدول رقم (6) يتضح التنوع في التخصصات العلمية لأفراد العينة بإعتبار أنهم مختصون بمجالات ذات علاقة بموضوع الدراسة، كما إن التنوع في التخصصات العلمية لأفراد العينة يعزز قوة نتائج الدراسة.

الخبرة الوظيفية:

جدول رقم (7): يبين الخبرة الوظيفية لعينة الدراسة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	9	30%
من 1 إلى 15 سنة	9	30%
من 16 إلى 20 سنة	5	16.7%

من 21 إلى 25 سنة	7	23.3%
المجموع	30	100%

من خلال الجدول رقم (7) يتضح أن أكثر من 30% من عينة الدراسة لديهم خبرة في مجال العمل المصرفي أكثر من خمس سنوات، مما يدعم نتائج الدراسة.

الوظيفة:

جدول رقم (8): يبين الوظيفة لعينة الدراسة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
مدير فرع	1	3.3%
رئيس قسم المحاسبة	3	10%
رئيس قسم المراجعة	3	10%
محاسب مالي	12	40%
مراجع داخلي	11	36.7%
المجموع	30	100%

من الجدول رقم (8) يتضح أن مانسيته 76.7% من عينة الدراسة هم من المحاسبين والمراجعين مما يعني إمكانية الاعتماد على النتائج المحصلة، ويرجع سبب انخفاض نسبة مشاركة (مدير) إلى عزوفهم عن تعبئة نسخ الاستبيان الموزعة **نظام العمل:**

جدول رقم (9): يبين نظام العمل لعينة الدراسة

نظام العمل	التكرار	النسبة المئوية %
الكثروني	22	73.3%
مختلط	8	26.7%
المجموع	30	100%

من الجدول رقم (9) يتضح أن نسبة 73.3% من عينة المصارف يستخدمون الطرق الالكترونية في التعامل مع النظام المحاسبي، وذلك لإدراك المصارف قيد الدراسة لأهمية توفر النظم الالكترونية ضمن العمل المصرفي مما يؤكد أن الارتقاء بالعمل المصرفي يتطلب توفر هذه النظم.

تحليل فقرات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.96 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي -1.96 وعند مستوى الدلالة أقل من 0.05. وتم تحليل فقرات الاستبيان كما يلي:

المخاطر المرتبطة بالبيئة الداخلية لنظام المقاصة الالكترونية:

بصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة المتعلقة بمخاطر البيئة المصرفية (2.441) والانحراف المعياري (0.619) وقيمة T المحسوبة المطلقة (32.696) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (1.96)، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05.

المخاطر المرتبطة بإدارة المصرف:

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بإدارة المصرف (1.98) والانحراف المعياري (0.500) وقيمة T المحسوبة المطلقة (32.884) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (1.96)، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما في الجدول رقم (10):

جدول رقم (10): يبين المخاطر المرتبطة بإدارة المصرف

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة المعنوية	ترتيب الفقرة	أهمية الفقرة
1	عدم كفاية وفعالية الضوابط الرقابية المطبقة بالمصرف	1.89	0.881	17.861	0.000	4	غير موافق
2	فقدان الأمن الوظيفي وإنتشار ظاهرة مقاومة التجديد وعدم مراعاة الانماط السلوكية للعاملين في مجال النظم المحاسبية	2.02	0.745	22.534	0.000	2	غير موافق
3	عدم وجود سياسات وبرامج محددة وكتوبة لأمن نظم المعلومات المحاسبية بالمصرف	1.97	0.804	20.344	0.000	3	غير موافق
4	عدم التوصيف الدقيق للهيكل الإداري والوظيفي الذي يحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل شخص داخل الهيكل التنظيمي في المصرف	1.81	0.793	18.877	0.000	5	غير موافق

5	عدم وجود إستراتيجيات بديلة لضمان بقاء المصارف التجارية في وضع تنافسي سليم	2.21	1.040	17.619	0.000	1	غير موافق
	المتوسط الحسابي العام لفقرات محور مخاطر إدارة المصرف	1.98	0.500	32.884			

المخاطر المرتبطة بموظفي المصرف:

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بموظفي المصرف (2.90) والانحراف المعياري (1.096) وقيمة T المحسوبة المطلقة (21.944) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (1.96)، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن (المخاطر المرتبطة بموظفي المصرف تؤثر في الاداء المالي).

جول رقم (11): يبين المخاطر المرتبطة بموظفي المصرف

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة المعنوية	ترتيب الفقرة	أهمية الفقرة
1	غياب الوعي الكافي لدى الموظفين بضرورة فحص أي البرامج أو الأقراص الممغنطة الجديدة عند إدخالها إلى أجهزة الكمبيوتر	2.53	1.358	15.478	0.000	5	موافق
2	عدم توفر التدريب الكافي والخلفية العلمية والمهارات المطلوب لتنفيذ الأعمال من قبل موظفي المصرف	3.13	1.534	16.925	0.000	2	موافق
3	عدم التزام الموظفين بالتفديد بأداء العمل المرتبط بالنظام الالكتروني وفق برامج أمن المعلومات التي وضعها المصرف	2.65	1.496	14.714	0.000	4	موافق
4	عدم الاهتمام الكافي بفحص التاريخ الوظيفي والمهني للموظفين الجدد	3.44	1.551	18.417	0.000	1	موافق
5	عدم الاهتمام بدراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لموظفي المصرف	2.74	1.353	16.865	0.000	3	موافق
	المتوسط الحسابي العام لفقرات محور مخاطر الموظفين	2.9	1.096	21.944			
	المتوسط الحسابي العام لفقرات محور المخاطر الداخلية	2.44	0.619	32.696			

الاداء المالي:

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور (2.79)، والانحراف المعياري (1.100) وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي (21.009) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (1.96)، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الاداء المالي يتأثر إلى حد كبير بالمخاطر الداخلية لنظم المقاصة الالكترونية كما في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12): يبين محور الاداء المالي

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية	ترتيب الفقرة	أهمية الفقرة
1	وجود تزايد واضح للحصة السوقية للمصرف	3.01	1.436	17.4	0.000	2	موافق
2	وجود معدلات تحسن واضحة في مستوى الربحية	2.97	1.399	17.59	0.000	3	موافق
3	تزايد مستوى الرضا من قبل الزبائن حول نوعية وجودة الخدمات المصرفية المقدمة	2.47	1.428	14.30	0.000	6	موافق
4	تزايد عدد الخدمات المصرفية المقدمة بسبب توجهات التطور التكنولوجي	2.67	1.325	16.73	0.000	4	موافق
5	ساهم تعدد الخدمات وتنوعها في تعزيز الميزة التنافسية	3.04	1.418	17.776	0.000	1	موافق
6	ساهم الاحتفاظ بالموظفين الاكفاء في تحسين نوع العمل	2.57	1.320	16.119	0.000	5	موافق
	المتوسط الحسابي العام لفقرات محور الاداء المالي	2.79	1.100	21.009	0.000		

اختبار الفرضيات:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين المخاطر المرتبطة بالبيئة الداخلية لنظام المقاصة الالكترونية والاداء المالي.

جدول رقم (13): معامل الارتباط بين المخاطر المرتبطة بالبيئة الداخلية لنظام المقاصة الالكترونية والاداء المالي

المحور	الإحصاءات	المخاطر الداخلية
المخاطر المرتبطة بالبيئة الداخلية لنظام المقاصة الالكترونية والاداء المالي	معامل الارتباط	0.709
	مستوى الدلالة	000
	حجم العينة	30

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين المخاطر المرتبطة بموظفي المصرف والاداء المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (13) والذي يبين قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المرتبطة بالبيئة الداخلية لنظام المقاصة الالكترونية والاداء المالي.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين المخاطر المرتبطة بإدارة المصرف والاداء المالي:

جدول رقم (14): معامل الارتباط بين المخاطر المرتبطة بإدارة المصرف والاداء المالي

المحور	الإحصاءات	مخاطر إدارة المصرف
المخاطر المرتبطة بإدارة المصرف والاداء المالي	معامل الارتباط	0.609
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	30

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين المخاطر المرتبطة بإدارة المصرف والاداء المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (14) والذي يبين قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي يتم قبول الفرضية القائلة (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المرتبطة بإدارة المصرف والاداء المالي).

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين المخاطر المرتبطة بموظفي المصرف والاداء المالي:

جدول رقم (15): معامل الارتباط بين المخاطر المرتبطة بموظفي المصرف والاداء المالي

المحور	الإحصاءات	مخاطر موظفي المصرف
المخاطر المرتبطة بموظفي المصرف والاداء المالي	معامل الارتباط	0.805
	مستوى الدلالة	000
	حجم العينة	30

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين المخاطر المرتبطة بموظفي المصرف والاداء المالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (15) والذي يبين قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي يتم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المرتبطة بموظفي المصرف والاداء المالي.

نتائج وتوصيات الدراسة:

النتائج:

1. إستنادا إلى فرضيات الدراسة ومناقشة فقراتها تم التوصل إلى النتائج التالية:
1. تؤثر المخاطر الداخلية لنظام المقاصة الالكترونية على الاداء المالي للمصارف التجارية العاملة في مدينة ترهونة.
2. للمخاطر المرتبطة بإدارة المصرف تأثير على الاداء المالي للمصارف التجارية العاملة في مدينة ترهونة.
3. هناك علاقة بين المخاطر المرتبطة بموظفي المصرف والاداء المالي للمصارف التجارية العاملة في مدينة ترهونة.
4. من خلال تحليل فقرات متغير الاداء المالي أتضح أن أغلب العبارات متوسطها الحسابي أقل من 3 وهذا يدل على أن الاداء المالي للمصارف التجارية يتأثر بشكل كبير بالمخاطر الداخلية فكلما زادت المخاطر قل الاداء المالي.

التوصيات:

- من خلال نتائج الدراسة تم التوصل إلى التوصيات التالية:
1. العمل على دعم إدارات المصارف من خلال توفير كادر متخصص في إدارة المخاطر المصرفية يكون قادرا على التنبؤ بالمخاطر المحتملة والمحيطه بالعمل المصرفي لتحقيق الاداء المالي.
 2. تبني دورات تدريبية للرفع من التأهيل العلمي والعمل محاسبيا بشكل يتماشى مع التطورات المصرفية بشكل عام للكوادر الادارية التي تتعامل بشكل مستمر مع أنظمة المقاصة الالكترونية.
 3. توعية أعضاء الادارة وموظفي المقاصة بأهمية التفاعل مع التكنولوجيا المالية والمصرفية وفهمها والمتابعة اللازمة بما يساهم في تقليل مستوى المخاطر ويضمن تحقيق الفائدة المرجوة وهو الاداء المالي.

المراجع.

1. صبا فاخوري (2014) (أثر استخدام أنظمة المقاصة الالكترونية على جودة الخدمات المصرفية) رسالة ماجستير، جامعة البلقاء، الأردن.
2. ابتهاج الحديدي (2020) (المقاصة الالكترونية المصرفية) رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
3. عصام الشامس، أسامة الأزرق (2019) (أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الاداء المالي)، مجلة الأستاذ، العدد (16).
4. ياسين مكي، فايزة مسحت (2020) (واقع تطبيق المقاصة الالكترونية في المعاملات المصرفية في العراق للمدة 2011-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد التاسع والخمسون.
5. مصطفى حكومة، حمزة رجب (2024) (التحديات التقنية والتنظيمية لتطبيق نظام المقاصة الالكترونية في صناعة المصارف بلبيبا) المجلة الافريقية للعلوم البحثية والتطبيقية المتقدمة، العدد الثالث.
6. بلقاسم كحل الرأس (2024) (دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية)، رسالة ماجستير، جامعة قلمة، الجزائر.
7. ميثاق هاشم، خولة حمدان، (2018) (تقييم فاعلية الرقابة الداخلية لنظام مقاصة الصكوك)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (4)، المجلد (8).
8. ناصر أحمد القنطري (2025) (مدى مساهمة إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية الليبية في تحسين الاداء المالي المصرفي) مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، العدد (1)، المجلد (8).
9. ذو الفقار علي محييس، عباس فاضل عبدالامير (2024) (دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر نظام المقاصة الالكترونية في المصارف العراقية) ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد (69).
10. ناصر أبكر آدم (2017) (أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على أداء المراجعة الداخلية) رسالة ماجستير، جامعة الجزيرة، السودان.
11. حمزة الزوالي (2024) (أثر المخاطر التشغيلية على الاداء المالي للمصارف الاسلامية)، مجلة جامعة صبراتة، العدد (16)، المجلد (8).